



Distr.: General
9 January 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الثالثة عشرة

بون، ٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء إطار

التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء إطار التنمية

المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

مذكرة من الأمانة

موجز

أعد هذا التقرير بالاشتراك بين الأمانة والآلية العالمية استجابة للأحكام ذات الصلة من المقرر ٢/م-١١ بشأن تعزيز وتحسين عملية مواءمة برامج العمل مع الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (الاستراتيجية) وتنفيذ هذه البرامج.

وهو يستجيب للطلب الموجه إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بالقيام بما يلي:
(أ) الاتفاق على فهم واضح لعمليات استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة وعلاقتها بعملية مواءمة برامج العمل الوطنية؛ (ب) وتقديم المشورة بشأن سبل إدماج استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة في عملية مواءمة برامج العمل الوطنية؛ (ج) ومناقشة خطة لتناول عملية مواءمة برامج العمل الوطنية من منظور الأهداف الكلية للإدارة المستدامة للأراضي.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-00256 090215 100215



* 1 5 0 0 2 5 6 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ مقدمة
٣	٧-٤ حالة صياغة برامج العمل الوطنية وتنقيحها وتنفيذها
٤	١٧-٨ دعم عملية برامج العمل الوطنية
٤	١٠-٨ ألف - الدعم المالي
٥	١٢-١١ باء - الدعم التقني
٦	١٧-١٣ جيم - أطر الاستثمار المتكاملة
٧	٣٧-١٨ أدوات التخطيط الوطنية مقابل الأهداف العامة للإدارة المستدامة للأراضي
٧	٢٤-١٨ ألف - الأساس المنطقي والعناصر الأساسية للخطة
٩	٣٧-٢٥ باء - خيارات تعبئة الموارد والقدرات
١٣	٣٨ استنتاجات وتوصيات

أولاً - مقدمة

- ١- يطلب المقرر ٢/م أ-١١ بشأن تعزيز وتحسين عملية مواءمة برامج العمل مع الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية) وتنفيذ هذه البرامج، إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تتفق، في دورتها الثالثة عشرة، على فهم واضح لعمليات استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة وعلاقتها بعملية مواءمة برامج العمل الوطنية، مع الحرص على أن يتقاسم جميع أصحاب المصلحة نفس الفهم، وتقدم المشورة بشأن سبل إدماج استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة في عملية مواءمة برامج العمل الوطنية.
- ٢- ويطلب المقرر نفسه إلى لجنة استعراض الاتفاقية أن تناقش في دورتها الثالثة عشرة خطة لتناول عملية مواءمة برامج العمل الوطنية من منظور الأهداف الكلية للإدارة المستدامة للأراضي، ويطلب أيضاً إلى الأمانة والآلية العالمية تقديم خيارات لتعبئة الموارد والقدرات اللازمة لإعمال الخطة المذكورة على المستوى الوطني.
- ٣- وقد أعد هذا التقرير بالاشتراك بين الأمانة والآلية العالمية استجابة للأحكام ذات الصلة من المقرر ٢/م أ-١١، وهو يقدم لمحة عامة عن عملية صياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها وتنفيذها، فضلاً عن الدعم التقني والمالي المستلم من مؤسسات الاتفاقية ومرفق البيعة العالمية. وأخيراً، يعرض التقرير عناصر لخطة في ضوء إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وخيارات تمويلها كي تنظر فيها اللجنة وتقدم بشأنها ما تراه مناسباً من توصيات.

ثانياً - حالة صياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها

- ٤- استناداً إلى التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة أثناء دورة الإبلاغ لعام ٢٠١٤، أكمل، بنهاية عام ٢٠١٣، ما مجموعه اثنان وثلاثون بلداً تنقيح برامج عملها الوطنية ومواءمتها مع الأهداف التنفيذية الخمسة للاستراتيجية^(١). ومن بين برامج العمل الوطنية هذه، اعتمد ١١ برنامجاً بصورة رسمية، بينما أدمجت برامج العمل الوطنية المتبقية في السياسات العامة والخطط الوطنية البيئية والإنمائية.
- ٥- وعلى الرغم من أن هناك الآن ثلاثة أمثال عدد البلدان التي أكملت عملية صياغة برامج العمل الوطنية مقارنة بعدد البلدان التي قامت بذلك بنهاية عام ٢٠١١، فإن الهدف العالمي المتمثل في "مواءمة ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من البلدان الأطراف المتأثرة لبرامج عملها الوطنية بحلول عام ٢٠١٤" يبدو بعيد المنال. ومع ذلك، فإن ٨٢ في المائة من البلدان المتأثرة

(١) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(13)/3 للاطلاع على معلومات إضافية بشأن نتائج دورة الإبلاغ لعام ٢٠١٤، بما في ذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

قد تلقت تمويلاً من مرفق البيئة العالمية للأنشطة التمكينية خلال فترة السنتين الحالية، وأحرزت تقدماً في العملية (انظر الفصل الثالث أدناه). وبيّنت غالبية البلدان التي لم تكمل بعد عملية المواءمة (٦٤ في المائة) كيف تعزز القيام بذلك بحلول نهاية عام ٢٠١٥. ووفقاً لهذه المعلومات، فمن المحتمل جداً أن تكتمل هذه العملية ويُنجز الهدف العالمي ذو الصلة، وإن تحقق ذلك سنة بعد الأجل المتوقع.

٦- والعملية الجارية المتعلقة بصياغة برامج العمل الوطنية وتنقيحها ومواءمتها يترتب عليها أيضاً تأثير في فعالية التخطيط الوطني: الغالبية العظمى من برامج العمل الوطنية المتوائمة (٨٠ في المائة) تشمل تحديداً قائماً على المعرفة للعوامل البيوفيزيائية والاجتماعية - الاقتصادية للتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، فضلاً عن تفاعلها مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وبالمثل، تناولت أيضاً معظم برامج العمل الوطنية المتوائمة (٩٠ في المائة) الحواجز التي تعوق الإدارة المستدامة للأراضي.

٧- وكانت بحوزة سبعين في المائة من البلدان التي واءمت برامج عملها الوطنية بيانات ومعلومات متاحة للإبلاغ عن مؤشرات التقدم^(٢) المدرجة حالياً في عمليتي الإبلاغ بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

ثالثاً - دعم عملية برامج العمل الوطنية

ألف - الدعم المالي

٨- بدأ مرفق البيئة العالمية يقدم، ولأول مرة، منذ عام ٢٠١٢، التمويل للأنشطة التمكينية في إطار محور عمله المتعلق بتدهور الأراضي من أجل دعم الأنشطة الوطنية المتعلقة بتقديم التقارير وصياغة/تنقيح برامج العمل الوطنية. وهكذا، قُدمت مساهمات مالية تصل ١٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال ثلاث طرائق تمويل (الحصول المباشر على الأموال، الحصول على الأموال عن طريق الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية، والحصول على الأموال عن طريق المشاريع الجامعة).

٩- ومن بين البلدان المؤهلة للاستفادة من دعم مرفق البيئة العالمية، وعددها ١٤٤، نجح ١٣٣ من البلدان الأطراف المتأثرة في الحصول على هذه الموارد قبل نهاية دورة التجديد الخامسة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية (حزيران/يونيه ٢٠١٤). وقدمت نسبة تسعة وثمانين في المائة من هذه البلدان طلبات تمويل الأنشطة التمكينية عن طريق المشاريع

(٢) تشمل مؤشرات التقدم في الوقت الحالي اتجاهات الوفرة، وتوزيع أنواع مختارة، واتجاهات مخزون الكربون فوق الأرض وتحتها.

الجامعة الثلاثة التي ينفذها^(٣) حالياً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بينما قدمت معظم البلدان المتبقية طلباتها عن طريق الوكالات المنفذة لمرفق البيئة العالمية. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة قد استثمرت في الإبلاغ وعملية المواءمة، منها مبلغ ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من الموارد المحجوزة في إطار دورة التجديد الخامسة لموارد مرفق البيئة العالمية.

١٠- ويسرت الأمانة والآلية العالمية هذه العملية، عن طريق التشجيع، وتقديم المعلومات بشأن فرص التمويل وطرائقه، والتوجيه، والمساعدة المباشرة بناء على طلب الأطراف المؤهلة في جهودها الرامية إلى الحصول على هذه التمويلات، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيره من الوكالات المنفذة.

باء- الدعم التقني

١١- عملاً بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في دورتها الحادية عشرة، والمقرر ٢/م أ-١١، تواصل الأمانة والآلية العالمية تقديم الدعم التقني إلى عملية برامج العمل الوطنية، بوسائل منها بناء القدرات، وزيادة الوعي واستخدام أدوات فعالة وتحسينها للنهوض بهذه العملية. ويمكن تلخيص الإجراءات المتخذة على النحو التالي:

(أ) نشر المبادئ التوجيهية وغيرها من المواد المرجعية. وتجري الأمانة حالياً استعراضاً شاملاً لكافة المواد التقنية والمواد التدريبية ذات الصلة بعملية برامج العمل الوطنية بهدف استكمالها واستحداث مزيد من المواد التدريبية؛

(ب) تنفيذ تدابير بناء القدرات. نظمت الأمانة خلال الفترة قيد الاستعراض سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية بشأن صياغة برامج العمل الوطنية وتنقيحها ومواءمتها، وعقدت تلك الحلقات بالتعاون مع الآلية العالمية. وكان الهدف من هذه العمليات هو توفير التدريب في مجال التنظيم الفعلي لبرامج العمل الوطنية ومواءمتها واستكمال بلورتها وعملية استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة. وبالمثل، شاركت الأمانة في تنظيم حلقات عمل مشتركة تركز على أوجه التآزر في وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل الوطنية للتكيف وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك،

(٣) انظر <www.thegef.org/gef/project_detail?projID=4829>؛

<www.thegef.org/gef/project_detail?projID=5136>؛

و<www.thegef.org/gef/project_detail?projID=5898>.

استحدثت الأمانة وما زالت تستحدث دروساً جديدة في إطار التعلم الإلكتروني بشأن مواضيع ذات صلة ببرامج العمل الوطنية^(٤)؛

(ج) تقدم المساعدة عند الطلب إلى البلدان الأطراف المتأثرة في مجال التقييم الذاتي، واستعراض برامج العمل الوطنية. ووضعت الأمانة والآلية العالمية بروتوكولاً يقاس عليه ما يصاغ من برامج عمل وطنية. ويستند هذا البروتوكول إلى المبادئ التوجيهية لبرامج العمل الوطنية وأحكام مقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المقرر ٢/م أ-١١. وقد خضع هذا البروتوكول في الآونة الأخيرة لاختبار عدد من الأطراف؛

(د) التوعية. عُولجت ضمن الإطار العام للاستراتيجية الاتصالية للأمانة مسألة الوعي فيما يتعلق بوجود برنامج وطني/خطة وطنية تعالج الإدارة المستدامة للأراضي. وعلاوة على الموقع الشبكي للاتفاقية ونشر المواد التقنية، يجري باستمرار إذكاء الوعي في المناسبات الخاصة مثل اليوم العالمي لمكافحة التصحر^(٥)؛

(هـ) تجريب تحديد أهداف وطنية في إطار عملية برامج العمل الوطنية. وتعمل الأمانة، بدعم من جمهورية كوريا^(٦)، على تيسير مشروع تجربي لمساعدة البلدان الراغبة في الأخذ بنهج التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي في صياغة برامج عملها الوطنية ومواءمتها وتنفيذها. وفي نهاية المشروع، ستقوم عينة ممثلة من البلدان الأطراف المتأثرة بترجمة هدف التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي إلى أهداف طوعية وطنية، بالاستعانة بإطار التنفيذ، والتي الرصد والتقييم المنشأتين في إطار عملية اتفاقية مكافحة التصحر. ويجري التخطيط حالياً لمشروع مماثل في منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، بدعم من ترينيداد وتوباغو.

١٢- وفيما يتعلق على وجه الخصوص بمشروع تثبيت إجمالي تدهور الأراضي المذكور أعلاه، أعرب ١٧ من البلدان الأطراف المتأثرة المدرجة في مختلف مرفقات التنفيذ الإقليمي^(٧) عن اهتمامها بالمبادرة، وهي الآن في طور إبرام اتفاقات تنفيذ مع الأمانة. وسوف تستعرض البلدان المشاركة البيانات التي جمعتها الأمانة عن مؤشرات التقدم الستة التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة، وتستكمل و/أو تؤيد هذه المعلومات بالبيانات المتاحة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتجري تقييماً لنطاق تدهور الأراضي في المناطق المتضررة في البلدان واتجاه

(٤) تشمل المواضيع دور مركز التنسيق الوطني في: (أ) عملية إعداد برامج العمل الوطنية؛ (ب) عملية برامج العمل الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛ (ج) إمكانية الوصول إلى موارد مرفق البيئة العالمية من أجل دعم عملية برامج العمل الوطنية؛ و(د) عملية برامج العمل الوطنية ومسألة التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي.

(٥) بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة التصحر ٢٠١٤، نظمت الأمانة حدثاً عالمياً عنوانه "تحصين الأرض من العوامل المناخية" (Climate Proof Land) تركز على عملية برامج العمل.

(٦) في إطار "مبادرة تشانغون".

(٧) إثيوبيا وأرمينيا وإندونيسيا وإيطاليا وبنما وبوتان وبيلاروس وتركيا وتشاد والجزائر والسنغال وشيلي وغرينادا وكوستاريكا وميانمار وناميبيا ونيكاراغوا.

ذلك التدهور. وبناء على هذا التقييم، ستحدد البلدان المشاركة أهدافاً واقعية لتحقيق التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي وتدمج تلك الأهداف في برامج عملها الوطنية، ومن ثم تخضع للرصد. وسوف تحدد منطقة أو موقع في كل بلد، حيث تتم عمليات الملاحظة المتعمقة على الصعيد المحلي. وستسمح هذه العملية أيضاً باختبار عملية التقييم المبينة في الفصل الرابع أدناه (أدوات التخطيط الوطني تجاه إجمالي أهداف الإدارة المستدامة للأراضي).

جيم- أطر الاستثمار المتكاملة

١٣- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره م/٢م-١١، إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تتفق، في دورتها الثالثة عشرة، على فهم واضح لعمليات استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة وعلاقتها بعملية مواءمة برامج العمل الوطنية؛ و(ب) تقديم المشورة بشأن سبل إدماج استراتيجيات التمويل المتكاملة/أطر الاستثمار المتكاملة في عملية مواءمة برامج العمل الوطنية.

١٤- وفي حين أن عملية مواءمة برامج العمل الوطنية ينبغي أن تحدد الثغرات في السياسات والبرامج على الصعيد الوطني في سياق الاستراتيجية، ينبغي لها أيضاً أن تصب في أطر الاستثمار المتكاملة على الصعيد القطري. وتهدف أطر الاستثمار المتكاملة إلى حشد التمويل وتهيئة بيئة مواتية للاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي على أساس الأولويات القطرية.

١٥- وعلاوة على ذلك، فإن أطر الاستثمار المتكاملة:

(أ) تبين أنشطة الاستثمار ذات الأولوية وتُطابق بين هذه الأنشطة ومصادر التمويل الحالية والكيانات المنفذة، مع بيان مخصصات الاستثمار على سبيل الاستدلال. وهذا ما سيسمح بتحديد ثغرات التمويل والإجراءات ذات الأولوية لتعبئة الموارد من المصادر الحالية والمحتملة؛

(ب) وتسمح بتحديد أوجه التآزر بين الاستثمارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي وأدوات التمويل؛

(ج) وتشجع على زيادة تنسيق ومواءمة الأنشطة الاستثمارية للجهات المانحة على الصعيد القطري.

١٦- وأطر الاستثمار المتكاملة تحددها الحكومة، بدعم من الشركاء الإنمائيين والجهات المعنية الأخرى. وهي عبارة عن اتفاق بين الحكومة والشركاء في التنمية، وربما المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لتجميع الاستثمارات من خليط من المصادر المتنوعة من أجل تنفيذ برامج الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك برامج العمل الوطنية. والهدف هو تحفيز الاستثمارات في الإدارة المستدامة للأراضي بالاعتماد على مصادر من قبيل الإنفاق العام على الصعيدين الوطني والمحلي، واستثمارات القطاع الخاص (بما في ذلك استثمارات المزارعين والمجتمعات المحلية)

والأموال الممنوحة من الشركاء الدوليين في التنمية. وينبغي ألا يشتغل إطار الاستثمار المتكامل بالتوازي مع العمليات الإنمائية الوطنية؛ بل ينبغي أن يندرج هذا الإطار في السياق العام لتخصيص الموارد في البلد. وينبغي أن يشمل الإطار تخصيص اعتمادات من الميزانية للإدارة المستدامة للأراضي في سياق مختلف العمليات القطرية المتعلقة بصفة عامة بالتخطيط ووضع الميزانيات ذات الصلة بالتنمية. وينبغي أن يوجز إطار الاستثمار المتكامل في وثيقة تبرز التدخلات ذات الأولوية، والنتائج/النواتج/الأنشطة المتوقعة، والمسؤوليات الرئيسية، والموارد المالية اللازمة، ومصادر التمويل المتاحة (الموارد المستمدة من الميزانية ومن خارج الميزانية، بما في ذلك إسهامات الشركاء في التنمية)، وآليات التنفيذ المالي.

١٧- وحيثما أمكن، ينبغي أن يستند وضع إطار الاستثمار المتكامل للإدارة المستدامة للأراضي إلى العمليات والأطر القائمة (على الصعيد الوطني والقطاعي). فمثلاً، في حالة بلد له أصلاً برنامج قطاعي شامل خاص بالحراثة أو التنمية الريفية، قد يكون من الأنجع إدراج مبادئ الإدارة المستدامة للأراضي في هذا البرنامج بدلاً من استحداث إطار خاص لهذه الإدارة.

رابعاً- أدوات التخطيط الوطنية مقابل الأهداف العامة للإدارة المستدامة للأراضي

ألف- الأساس المنطقي والعناصر الأساسية للخطة

١٨- طُلب إلى البلدان المتأثرة أن تتخذ عدداً من الإجراءات من أجل زيادة فعالية أدوات التخطيط الوطنية والسياسات الداخلية، بما في ذلك: (أ) تنقيح برامج عملها الوطنية لمكافحة التصحر من أجل مواءمتها مع الأهداف التنفيذية للاستراتيجية؛ (ب) تعميم مراعاة مكافحة التصحر/تدهور الأراضي والجفاف في السياسات الإنمائية الوطنية؛ (ج) التأكد من تشخيص العوامل المؤثرة في تدهور الأراضي من الناحية العلمية ومعالجتها في برامج العمل الوطنية (سوية مع غيرها من التهديدات الرئيسية للبيئة الاجتماعية والاقتصادية: تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي)؛ (د) إدراج برامج العمل الوطنية في أطر الاستثمار المتكاملة لضمان فعالية التنفيذ.

١٩- وبالإضافة إلى تلك التدابير، قرر مؤتمر الأطراف أيضاً أن ينشئ نهجاً متسقاً للرصد والتقييم بغية قياس أثر هذه الأدوات في عمليات تدهور الأراضي. ويتألف هذا الإطار من (أ) مؤشرات تقدم؛ (ب) إطار مفاهيمي يسمح بتكامل المؤشرات؛ (ج) آليات تحديد المؤشرات وإدارتها على المستوى الوطني/المحلي. وفي هذا الصدد، شجع كذلك مؤتمر الأطراف البلدان الأطراف المتأثرة على وضع أهداف باستخدام مؤشرات التقدم التي أقرها مؤتمر الأطراف، مع مراعاة الخصائص الإقليمية والوطنية.

٢٠- ووفقاً لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، ومقررات مؤتمر الأطراف الأخرى ذات الصلة، يتعين على البلدان الأطراف المتأثرة أن تبلغ عن مؤشرات التقدم في عام ٢٠١٦، مستعينة بالبيانات المتاحة من المصادر المعترف بها، من أجل إتاحة أول تقييم مرجعي لمؤشرات التقدم لعرضه على الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠١٧. وسيسمح أيضاً استخدام مجموعة البيانات المتاحة بتقييم اتجاهات التصحر.

٢١- وهناك عنصر مهم آخر هو الصلة القائمة بين الأهداف الممكنة الموضوعة في إطار برامج العمل الوطنية، والتقييم على أساس مؤشرات التقدم، على نحو ما قرره مؤتمر الأطراف. وقد دعا مؤتمر الأطراف في دورة الحادية عشرة للبلدان الأطراف المتأثرة، حتى في ظل عدم اكتمال عملية مواءمة برامج العمل الوطنية، إلى أن تضع غايات وطنية طوعية لمؤشرات التقدم من أجل قياس التقدم المحرز في بلوغ الأولويات المحددة في برامج عملها الوطنية. ويشجع المقرر ٢٢/م-١١ (بشأن أفضل الطرق لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣ من الاستراتيجية) البلدان الأطراف المتأثرة على وضع أهداف باستخدام مؤشرات التقدم الستة المرفقة بذلك المقرر مع مراعاة الخصائص الإقليمية والوطنية.

٢٢- وأخيراً، طلب مؤتمر الأطراف إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تناقش في دورتها الثالثة عشرة خطة لتناول عملية مواءمة برامج العمل الوطنية من منظور الأهداف الكلية للإدارة المستدامة للأراضي^(٨)؛ وفي هذا الصدد، سوف تعتمد الجمعية العامة بحلول نهاية عام ٢٠١٥ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة ١٥ والغاية ١٥-٣ المدرجة ضمنه، وفيما يلي نصها الحالي "مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٢٠".

٢٣- وأخذاً في الاعتبار لما ورد ذكره أعلاه، فإن خطة لعملية مواءمة برامج العمل الوطنية يمكن أن تشمل العناصر التالية، وتنفذ وفقاً للإطار الزمني للمشار إليه:

(أ) انتهاء البلدان الأطراف المتأثرة من تنقيح برامج العمل الوطنية التي لم تواءم بعد، بما في ذلك إنشاء أطر الاستثمار المتكاملة (بحلول نهاية عام ٢٠١٥)؛

(ب) تزويد الأمانة بالبلدان الأطراف المتأثرة بتقديرات وطنية لمؤشرات التقدم استناداً إلى البيانات المتاحة، وإنشاء خط أساس لهذه المؤشرات (في ٢٠١٦)؛

(ج) قيام البلدان الأطراف المتأثرة بتنقيح التقديرات الوطنية المقدمة إليها من الأمانة، وتحديد أهداف طوعية وطنية لتثبيت إجمالي تدهور الأراضي في برامج عملها الوطنية (٢٠١٦-٢٠١٧)؛

(٨) المقرر ٢/م-١١.

(د) تقدم البلدان المتقدمة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ومرفق البيئية العالمية مزيداً من الدعم التقني والمالي للأنشطة التمكينية من أجل تيسير التقييم بناء على مؤشرات التقدم، وتيسير تحديد الأهداف (٢٠١٦-٢٠١٧)؛

(هـ) توصل الأطراف إلى اتفاق في الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف يعتمد بموجبه كل بلد هدفه الطوعي الوطني الخاص بما لتحقيق التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي، ويقدم تقارير دورية إلى مؤتمر الأطراف عن تنفيذ برنامج عمله الوطني وعن التقدم المحرز نحو تحقيق هذا الهدف (٢٠١٧)؛

(و) تقدم البلدان الأطراف المتأثرة تقارير بشأن مؤشرات التقدم وتقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، والاتجاهات واحتمالات تحقيق أهداف التثبيت الإجمالي لتدهور الأراضي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي (٢٠٢٠).

٢٤- ويمكن أن تناقش العناصر المذكورة أعلاه في الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بهدف مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة في إطار التحضير للدورة الرابعة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية والدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، حيث يمكن أن تتخذ الأطراف قراراً بشأن هذه الخطة والموارد التي تلزم تعيبتها من أجل تنفيذها.

باء- خيارات تعبئة الموارد والقدرات

٢٥- طلبت الأطراف، بموجب المقرر ٢/م-١١، إلى الأمانة والآلية العالمية تقديم خيارات لتعبئة الموارد والقدرات اللازمة من أجل إكمال الخطة المتعلقة بعملية مواءمة برامج العمل الوطنية فيما يتصل بالأهداف الكلية للإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد الوطني.

٢٦- والبيئة المتحولة للتمويل العالمي وكذا الطابع المتعدد القطاعات لتدهور الأراضي يتطلبان اتباع نهج برنامجي شامل في تمويل الإدارة المستدامة للأراضي. وهناك عدة عمليات جارية واتجاهات متغيرة على الصعيد العالمي تتعلق أساساً بتغير المناخ وبقطاعات أخرى كذلك من المحتمل أن تؤثر في خيارات التمويل الممكنة لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني وتزيد من تلك الخيارات. ويرد أدناه بيان ببعض أهم خيارات التمويل التي نشأت في هذا الصدد في الآونة الأخيرة. وأحد مصادر المعلومات الأكثر شمولاً هو مجموعة معلومات المالية (Finance Info Kit)^(٩)، وهي عبارة عن دليل إلكتروني لمصادر وآليات التمويل المتاحة لتعهده الآلية العالمية.

١- الصندوق الاستثماري لتثبيت إجمالي تدهور الأراضي

٢٧- تقود الآلية العالمية تحركاً نحو استحداث آلية تمويل متعددة أصحاب المصلحة مصممة للاستثمار المختلط في استصلاح الأراضي من قبل القطاعين العام والخاص، مما قد يساعد على

(٩) <<http://global-mechanism.org/our-services/finance-info-kit>>.

الانتقال إلى تثبيت إجمالي تدهور الأراضي (الصندوق الاستثماري لتثبيت إجمالي تدهور الأراضي). وسيقدم هذا الصندوق على وجه الخصوص الوسائل المالية لدعم نماذج الأعمال المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي على نطاق جميع قطاعات استخدام الأراضي، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الكبرى لاستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها.

٢٨- ومع تزايد الضغط على الأراضي المنتجة بسبب الزيادة المطردة في عدد سكان العالم والطلب العالمي، باتت إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة في جميع أنحاء العالم طرفاً حتمياً في معادلة التنمية المستدامة. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٢ بليون هكتار من الأراضي في جميع أنحاء العالم يمكن استصلاحها. وسيعمل الصندوق عن طريق الجمع بين عدد من الحوافز التنظيمية والحوافز القائمة على السوق، بغية تهيئة فرص قابلة للتمويل لتجديد القدرات الإنتاجية للأراضي المتدهورة.

٢٩- والحفاظة المتنوعة من الاستثمارات في استصلاح الأراضي، ومشاريع الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية التي سيدعمها الصندوق ستخلق، حسبما هو متوقع منها، مصادر متنوعة من الإيرادات، ستكون مغرية بالنسبة لطائفة واسعة من الجهات الاستثمارية المؤسسية، والمستثمرين الساعين إلى تحقيق أثر، والوسطاء الماليين. ومن الأمثلة على عائدات الاستثمار ارتفاع قيمة الأراضي، والإيرادات المتأتية من بيع السلع والخدمات المنتجة على نحو مستدام، والرسوم والمدفوعات المتصلة بخدمات النظام الإيكولوجي ومشاريع الحفظ، والتدفقات النقدية من المنافع العامة الخاضعة للتبادل التجاري في الأسواق الطوعية والأسواق المنظمة، فضلاً عن عوائد اجتماعية وبيئية من قبيل الغذاء، والمياه، وأمن الطاقة، والقدرة على مواجهة تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي، والمساواة بين الجنسين، والقيم الثقافية.

٢- الصندوق الأخضر للمناخ

٣٠- يشكل إنشاء الصندوق الأخضر للمناخ، الذي سيدخل قريباً طور التشغيل الفعلي، عنصراً بالغ الأهمية أيضاً بالنسبة لإمكانات تمويل الاتفاقية في المستقبل. والصندوق الأخضر للمناخ، الذي أنشئ في عام ٢٠١١ بوصفه كياناً تشغيلياً للآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مكلف بدعم البلدان النامية الأطراف المعرضة بصفة خاصة للأثار الضارة لتغير المناخ. والتزمت البلدان المتقدمة الأطراف ببلوغ هدف يتمثل في الاشتراك في تعبئة ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ لتلبية احتياجات البلدان النامية. وفي الوقت الراهن، فإن خمسين في المائة من التبرعات المعلنة مخصصة للتكيف. ومن المتوقع أن تمر حصة كبيرة من التمويلات المتعددة الأطراف الجديدة المرصودة للتكيف عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ. وتلقى الصندوق الأخضر للمناخ في الآونة الأخيرة تبرعات بمبلغ ١٠,٢ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، سيصرفها الصندوق، اعتباراً من عام ٢٠١٥، في شكل منح وقروض وأسهم رأسمالية وضمانات.

٣١- وفي هذا الصدد، فإن اتباع نهج قائم على الأراضي في مجال التكيف مع تغير المناخ والقدرة على مواجهته أمر ضروري لا مفر منه. ومن شأن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يجري التفاوض بشأنها حالياً، أن يساعدوا على تعزيز العمل الإجمالي القائم على الأراضي. وفيما يتعلق بالإدارة المستدامة لموارد الأراضي، فإن الأهداف الاستراتيجية المشتركة لاتفاقيات ريو تمنح فرصة فريدة لتعزيز أوجه التآزر، وزيادة الكفاءة، وتجنب الازدواجية في عمليات التنفيذ والإبلاغ على الصعيد الوطني. وباستخدام اتفاقيات ريو ومؤشرات و/أو أطر رصد وتقييم مشتركة، فإنها هي وآلياتها المالية مثل مرفق البيئة العالمية، ستكون في وضع يسمح لها على نحو أفضل بتقييم ومقارنة فعالية سياسات وممارسات إدارة الأراضي من حيث تحقيق الأهداف المشتركة.

٣- خيارات أخرى للتمويل المتعلق بالمناخ

٣٢- غالباً ما تكون البلدان الأطراف المتأثرة ضعيفة الاطلاع على التمويلات الموجودة المتعلقة بالمناخ، وعلى أهليتها في الحصول على تلك التمويلات. ومن بين التحديات الأخرى المبلغ عنها المصاعب التي تحفز إجراءات تقديم الطلبات/الموافقة المعقدة والصارمة، فضلاً عن عدم كفاية المعرفة بالخيارات الأخرى لتحسين تمويل الإدارة المستدامة للأراضي. والحصول على التمويل المتعلق بتغير المناخ لأغراض ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي غالباً ما يفترض قدرة البلدان على ما يلي: (أ) تحديد مصادر وآليات التمويل ذات الصلة واستهدافها؛ (ب) استيفاء معايير الأهلية؛ (ج) سوق ما يلزم من الحجج وبيانات الإثبات التي تبين بوضوح الصلات القائمة بين الإدارة المستدامة للأراضي وتغير المناخ؛ (د) بناء الشراكات على الصعيد الوطني والإقليمي مع أصحاب المصلحة المعنيين (مثل الوكالات المنفذة لمشاريع مرفق البيئة العالمية).

٣٣- ورواداً على ما تقدم، ستزيد الآلية العالمية جهودها الرامية إلى بناء القدرات على الصعيد الوطني من أجل الحصول على التمويل المتعلق بتغير المناخ، وبناء المعارف بشأن التدابير القائمة على الأراضي المتعلقة بالنظم الإيكولوجية وبالتكيف. وهذا ما يعني في الواقع العملي دعم البلدان الأطراف المتأثرة لتصميم مشاريع من شأنها أن تنهض بحالة موارد الأراضي وإنتاجيتها، وتتيح في الوقت نفسه منافع كبيرة في مجال التخفيف أو عزل الكربون. وقد بدأت بالفعل أعمال الآلية العالمية في هذا الصدد في تسعة بلدان استفادت من المنحة المقدمة حديثاً من المفوضية الأوروبية والمسماة إدماج التمويل المتعلق بتغير المناخ في استراتيجيات الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي.

٤- الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية

٣٤- انتهت مفاوضات دورة التجديد السادسة لمرفق البيئة العالمية إلى تبرعات بلغ مجموع قيمتها ٤,٤٣ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى أربع سنوات، منها مبلغ ٤٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مخصص لمحور العمل المتعلق بتدهور الأراضي (تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨). وتتضمن مخصصات

محور العمل المتعلق بتدهور الأراضي اعتماداً لتمويل أنشطة تمكينية لصالح بلدان مؤهلة للاستفادة من مرفق البيئة العالمية بمبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، معظمه مرصود لتغطية الإبلاغ عن مؤشرات التقدم، وتحديد الأهداف. وتجري أمانتا مرفق البيئة العالمية والاتفاقية مشاورات بشأن أولويات استعمال الموارد، التي يلزم أن تراعي إرشادات مؤتمر الأطراف.

٣٥- وأطلقت أيضاً دورة التجديد السادسة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية مشاريع تجريبية للنهج المتكاملة تسعى إلى مواجهة التحديات البيئية من خلال التركيز على بعض العوامل الكامنة المؤثرة في التدهور البيئي، مع التركيز بوجه خاص على الأمن الغذائي، والمدن المراعية للتنمية المستدامة، والقضاء على إزالة الغابات من سلاسل إمدادات السلع الأساسية العالمية. وستشمل محاور العمل الإضافية لمرفق البيئة العالمية إشراك القطاع الخاص، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٣٦- وستساعد الآلية العالمية للبلدان الأطراف المتأثرة على استكشاف الفرص التالية في إطار دورة التجديد السادسة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية: (أ) تعبئة الموارد عن طريق كل من محاور العمل التقليدية لمرفق البيئة العالمية والمشاريع التجريبية للنهج المتكاملة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، حيث تكون الأراضي هي العنصر الأساسي؛ (ب) إقامة شراكات مع وكالات التنفيذ المعتمدة حديثاً (مثل الصندوق العالمي للطبيعة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة الحفظ الدولية، وما إلى ذلك) بشأن أنشطة في محور العمل المتعلق بتدهور الأراضي على الصعيد القطري؛ (ج) التعاون مع البلدان والشركاء لتقديم مقترحات متعددة المحاور تكون ابتكارية وتعالج العنصر الإضافي والقدرة على التأثير.

٥- مبادرة ٢٠×٢٠

٣٧- تشكل مبادرة ٢٠×٢٠، التي أطلقت خلال المنتدى العالمي الثاني للمناظر الطبيعية المعقود أثناء الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في ليمّا، بيرو، إجراء إقليمياً من شأنه أن يزيد التدفقات المالية لأغراض استصلاح الأراضي المتدهورة. ويفضل هدف المبادرة الجريء المتمثل في استصلاح ٢٠ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام ٢٠٢٠، فإنها تسهم في رفع تحدي بون المتمثل في استصلاح ١٥٠ مليون هكتار من الأراضي على نطاق العالم بحلول العام نفسه. وتشكل هذه المبادرة أحد أهم الجهود الرامية إلى معالجة قضايا تدهور الأراضي في هذه المنطقة منذ اعتماد الاتفاقية، ويجري حالياً استكشاف أوجه التآزر مع المشاريع التجريبية لتثبيت إجمالي تدهور الأراضي. وهي عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص تضم العديد من المستثمرين الساعين إلى تحقيق أثر والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية الأطراف ممن أبانوا عن رغبتهم في استثمار ما مجموعه ٣٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسوف يُلجأ أيضاً إلى أدوات مالية أخرى هي الآن قيد التصميم، مثل ضمانات المخاطر الجزئية.

خامساً - استنتاجات وتوصيات

٣٨- فيما يلي توصيات أولية يمكن أن تنظر فيها الأطراف في الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية بغية الشروع في أقرب وقت في مشاورات بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها في دورته الثانية عشرة:

(أ) يُطلب إلى أمانتي اتفاقية مكافحة التصحر ومرفق البيئة العالمية مواصلة المشاورات بشأن أهداف وخيارات الأنشطة التمكينية في إطار دورة التجديد السادسة لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، بغية إدراج الدعم التقني والمالي لعملية الإبلاغ لعام ٢٠١٦، ولا سيما في مجال الإبلاغ عن التقدم وتحديد الأهداف على الصعيد الوطني لبلوغ هدف تثبيت إجمالي تدهور الأراضي؛

(ب) تدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى مواصلة المشاورات بشأن الخطة العالمية لمواءمة برامج العمل الوطنية مع هدف تثبيت إجمالي تدهور الأراضي، بغية اعتماد هذه الخطة في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف؛

(ج) يُطلب إلى الأمانة والآلية العالمية تيسير إجراء هذه المشاورات، بوسائل منها تنظيم اجتماعات محددة تعقد على هامش الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف أو بعدها مباشرة؛

(د) يُطلب إلى الآلية العالمية أن تستمر في ما يلي: ١٦ تقديم الدعم إلى البلدان الأطراف المتأثرة لوضع أطر استثمار متكاملة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر يمكن أن تستفيد استفادة كاملة من فرص التمويل القائمة والناشئة؛ ٢٤ استكشاف سبل مشاركة أوسع شريحة ممكنة من المستثمرين من أجل توسيع نطاق الإدارة المستدامة للأراضي على نطاق جميع قطاعات استخدام الأراضي؛ ٣٤ تحفيز استصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها في الأراضي المتدهورة، فضلاً عن اتباع نهج قائمة على المناظر الطبيعية للتخفيف من آثار تغير المناخ وبلوغ أهداف التكيف.